والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات
ويحصل المط اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجودا
قديما سواء كان صفة للواجب او لا **فصل** في ان الواجب لذاته
لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية متواطئة على
وجود هو عين الواجب ووجودات الممكنات بل هو مقول عليهما
قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده
على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد
عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فالكل باطل فان وجب
له التجرد وجب ان يكون وجود الممكنات ايضا مجردا غير عارض
للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال لانا
نعقل المسبع مع الشك في وجوده الخارجي المناسب ان يترك
هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهني والخارجي
فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومجهولا
في حالة واحدة وهو محال المناسب ان يقول لانا نعقل المسبع و
ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئها لكان

لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا
نعقل المسبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس
حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين
وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي
له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه
وان وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا هف
وان لم يجب له شيء منهما لكان كل منهما ممكنا له فيكون معلولا للعلة
فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى غيره فلا يكون ذاته كافية
فيما له من الصفات هف هذه هي الكلمات الدائرة على السن القوم
في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان
فانه مغاير للحيوان الناطق فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه
في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود
اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه
موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج
في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)